الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
General Secretariat of Committees for Resolution of Securities Disputes

النشرة القضائية

العدد السادس 2025م

محتويات هذا العدد من النشرة القضائية

- مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل للنصف الأول من عام 2025م
- ومضات قضائية
- مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- دراسات محلية ودولية

مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

- خلال النصف الأول من عام 2025م، أعلنت الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عبر موقعها الإلكتروني عن صدور (9) قرارات قطعية في دعاوى جزائية بإدانة مخالفين لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ونظام الشركات، وشملت العقوبات غرامات مالية، والسجن، والإلزام بدفع المكاسب غير المشروعة المتحققة نتيجة المخالفات، والمنع من مزاولة الوساطة وإدارة المحافظ، والمنع من العمل مستشارَ استثمار، والمنع من العمل في الشركات التي تُتداول أسهمها في السوق المالية، والمنع من العمل في الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.

- بلغ متوسط فترة التقاضي لدى لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية (4.32) أشهر للنصف الأول من عام 2025م، مقارنة بـ (4.89) أشهر للنصف الأول من عام 2024م.

إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية للنصف الأول من عام 2025م

النصف الأول من عام 2025م مقارنة بالنصف الأول من عام 2024م

عدد القرارات الصادرة عن اللجان

ارتفع بنسبة %27.42 في لجنة الفصل

ارتفع بنسبة %8 في لجنة الاستئناف

عدد الدعاوى الواردة إلى اللجان

ارتفع بنسبة %61.38 في لجنة الفصل

ارتفع بنسبة %7 في لجنة الاستئناف

ومضات قضائية

طلب اليمين وسماع الشهود كوسيلة من وسائل الإثبات

يُعَدّ طلب اليمين وسماع شهادة الشهود أثناء نظر الدعوى من وسائل الإثبات المساعدة التي تلجأ إليها اللجان عند تعذر وسائل الإثبات الأخرى، ولهما دور مهم في إثبات الحقوق وتوضيح الوقائع عند غياب الأدلة الكتابية أو الفنية، وقد أوردهما نظام الإثبات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/43) لعام 1443هـ.

فاليمين في النظام السعودي ليست إجراءً تلقائياً، بل يجب أن يطلبها أحد الخصوم، وتُستخدم في حال عدم كفاية الأدلة الأخرى لإثبات الواقعة محل النزاع، على أن تكون هذه الواقعة منتجة في الدعوى وغير مخالفة للشرع أو النظام. وينقسم هذا النوع من الإثبات إلى "يمين حاسمة" وهي التي يؤديها المدعى عليه لدفع الدعوى، ويجوز ردها على المدعي، و "يمين متممة" وهي التي يؤديها المدعي لإتمام البينة، ولا يجوز ردها على المدعى عليه، كما نص عليه (الباب الثامن) من نظام الإثبات.

وبحسب ما جاء في (الباب الخامس) من نظام الإثبات، تُعَدّ الشهادة وسيلة إثبات معتبرة في النظام، خاصة في الحالات التي لا يمكن فيها تقديم مستندات أو إثبات كتابي. ويُشترط في الشاهد أن يكون بالغاً، عاقلاً، عادلاً، خالياً من أي مصلحة مباشرة في القضية. ويتم الاستماع إلى الشهود أمام المحكمة، مع إتاحة الفرصة للخصوم في مناقشة شهاداتهم والطعن فيها عند الاقتضاء، ويجوز أداؤها كتابة بإذن المحكمة. وللقاضي صلاحية تقدير قوة الشهادة، ويجوز له رفضها إذا كانت متناقضة أو مشكوكاً في صحتها.

آلية النظر في الدعوى الجماعية

تعلن اللجنة في سجل الدعاوى الجماعية

اسم المدعي الرئيس/ اسم المدعى عليه/ رقم الدعوى الجماعية

تنشر اللجنة مواعيد الجلسات المتعلقة بالنظر في الدعوى الجماعية بعد إعلانها رسمياً

للّجنة طلب تقديم معلومات إضافية من أعضاء المجموعة إن لزم الأمر، وفقاً لما قدّمه المدعي الرئيس

صحائف الدعوى والمستندات متاحة فقط لأطراف الدعوى

يمكن لأي عضو من أعضاء مجموعة المدعين تقديم ما لديه من دفوع بما لا يتعارض مع دور المدعي الرئيس، وذلك خلال المدة التي تحددها اللجنة

تملك اللجنة صلاحية إدارة الدعوى الجماعية بما يسهم في تحقيق العدالة وسرعة الفصل فيها

للّجنة أن تصدر قراراً باعتماد دعوى جماعية من تلقاء نفسها مباشرة إذا رأت أن عدداً من الدعاوى القائمة لديها تتطابق من حيث الأسس النظامية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات

صناديق التعويضات

أصدرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قرار اعتماد لخطة توزيع مقدَّمة من هيئة السوق المالية لتعويض المتضررين من المخالفات المرتكبة على سهم شركة وطني للحديد والصلب (حديد وطني)، والتي تمت قبل وبعد إدراج سهم الشركة إدراجاً مباشراً في السوق الموازية (نمو)، والصادر بشأنها قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المنشور على موقعَي الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وهيئة السوق المالية خلال الربع الرابع من شهر إبريل من عام 2024م. وقد أُصدِر هذا القرار تفعيلاً لما قررته الفقرة (د) من المادة (التاسعة والخمسون) من نظام السوق المالية، وما قررته القواعد والإجراءات الداخلية لصناديق تعويض المستثمرين المتضررين في السوق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

توضيح لبعض المصطلحات المتكررة في القرارات الصادرة عن لجان الفصل

الدفوع الشكلية: هي دفوع تُقدَّم دون أن تتطرق إلى موضوع الحق ذاته، بل تتعلق بالإجراءات أو الشكل؛ وذلك بغاية إيقاف نظر الدعوى أو رفضها قبل الدخول في تفاصيل الموضوع، كالدفع بعدم اختصاص الجهة القضائية بنظر الدعوى، أو الدفع بسبق الفصل فيها، أو وجود شرط تحكيم.

الدفوع الموضوعية: هي دفوع تقدَّم في الدعوى لو صحّت لتغيّر توجُّه القرار فيها، ومتى أغفل القرار الرد عليها فإنّه يكون معيباً بقصور في التسبيب.

التقادم: يعني مرور مدة زمنية معينة تسقط بعدها المطالبة القانونية بحق ما؛ وذلك بهدف استقرار المعاملات، فإذا لم يطالب شخص بحقه خلال مدة محددة نظاماً (كخمس سنوات مثلاً)، فقد لا تُقبل دعواه بعد ذلك.

الصلح أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

الصلح بين الخصوم وسيلة مشروعة لإنهاء النزاع، ويجوز إثباته أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، ويُعَدّ الصلح حجة قطعية على ما اتفق عليه الأطراف متى تم إثباته ووقّعوا عليه، وذلك وفقاً لما نصّت عليه المادة (السبعون) من نظام المرافعات الشرعية من أنّه: "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك من محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك". ويترتب على هذا الصلح ما يترتب على الأحكام من آثار؛ فلا يجوز الرجوع عنه إلا باتفاق جديد، ما لم يكن هناك تدليس أو غبن أو مخالفة للنظام العام. ويترتب على إثبات الصلح وإصدار الصك القضائي أن يأخذ الصلح حكم السند التنفيذي بما له من حجية، ولا يحق لأحد من الخصوم الاعتراض على الصلح أو نقض ما تم الاتفاق عليه بعد إثباته.

مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نطاق الحماية للمعلومات الداخلية في الجرائم الجنائية:

نطاق الحماية للمعلومات الداخلية من الناحية الزمنية يمتد من لحظة حصول الشخص المطلع على المعلومة حتى إعلانها لعموم المتداولين في السوق المالية (قراران رقما: 147 – 148).

الدفع بعدم تحذير مؤسسة السوق المالية عملائها بالأوامر المخالفة:

المسؤولية عن الأوامر المخالفة لأحكام المادة التاسعة والأربعين من نظام السوق المالية تقع على عاتق الشخص المخالف، بصرف النظر عن الالتزام الذي يقع على عاتق مؤسسة السوق المالية بتحذير عملائها في حال طلبهم إدخال أوامر مخالفة. (قرارات أرقام: 1903 – 1957 – 2326).

أثر صدور القرار الإداري:

مخاطبة المتظلم بصدور قرار إداري في حقه - أثره - جعله نافذاً في مواجهته دون اشتراط مطالعته للقرار الصادر عن المجلس بحقه (قراران رقما: 635 – 763).

دراسات محلية ودولية

دراسة بشأن التداول بناءً على المعلومات الداخلية في السوق المالية السعودية "تداول" (Abdulrhman Alqurayn وآخرون):

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى التداول الداخلي المحتمل في "تداول" باستخدام منهجية نظافة السوق (MCM) عبر تحليل العوائد غير الطبيعية قبل الإعلانات الجوهرية غير المجدولة خلال فترتَي ما قبل الإصلاحات المالية (2011م–2016م) وبعدها (2016م–2020م).

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (56.36%) من الإعلانات في الفترة الأولى سبقتها تحركات سعرية غير طبيعية، مقابل (45.2%) في الفترة اللاحقة، دون دلالة إحصائية للانخفاض.

وانتهت الدراسة إلى التوصية بتعزيز إنفاذ اللوائح وتحسين الإفصاح، مع الدعوة إلى دراسات مستقبلية تشمل تحليل أحجام التداول وتنوع النماذج الإحصائية.

للاطلاع على الدراسة:An event study of potential insider trading in the Saudi stock market

دراسة مقارنة للإطار القانوني للأدلة الجنائية في المملكة العربية السعودية والممارسات العالمية (Kadry Ahmed Abdel Aziz Dalia):

تركز الدراسة على دور الذكاء الاصطناعي في الأدلة الجنائية في المملكة العربية السعودية، وتوضح أن إدخال الذكاء الاصطناعي في مجال الأدلة الجنائية يمثل فرصة مهمة لتسريع وتيرة التحقيقات وزيادة دقة النتائج، لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات قانونية وأخلاقية تتعلق بمدى موثوقية هذه الأدلة وحماية حقوق المتهمين.

وبمقارنة النظام القضائي السعودي بأنظمة دولية مثل أنظمة الولايات المتحدة وأوروبا والصين، يظهر أن هناك نقصاً في التشريعات السعودية الخاصة بتنظيم هذا النوع من الأدلة.

وتوصي الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني واضح يحدد كيفية قبول الأدلة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتدريب القضاة على التعامل معها، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التقنية الحديثة والحفاظ على العدالة والضوابط الشرعية.

للاطلاع على الدراسة:https://ecohumanism.co.uk/joe/ecohumanism/article/view/5431